مجلسها دان كل أشكاله ومظاهره على المستوى الوزاري ودعا لتجفيف منابعه

«الجامعة» تنتفض لمكافحة الإرهاب.. واقتلاعه من جذوره

القاهرة – «كونا»: دان مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري بقوة أعمال الارهاب بجميع أشكاله ومظاهره وأيا كان مصدره مطالبا بالعمل على مكافحته واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه الفكرية والمالية.

ورحب المجلس في قرار أصدره في ختام أعمال دورته الـ 141 بعنوان «الارهاب الدولي وسبل مكافحته» بصدور قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بمكافحة الارهاب ومعاقبة كل من يشارك في أعمال قتالية خارج المملكة أو ينتمي لتيار أو جماعة دينية أو فكرية متطرفة.

وأكد المجلس رفضه «الخلط بين الارهاب الذي لا هوية له ولا دين- وبين الدين الاسلامي الحنيف الذي يدعو الى اعلاء قيم التسامح ونبذ الارهاب والتطرف».

وطالب المجلس بالتصدي لكل أشكال الابتزاز من الجماعات الارهابية بالتهديد أو قتل الرهائن أو طلب فدية لتمويل جرائمها الارهابية.

وأكد المجلس على ضرورة منع الارهابيين من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من مدفوعات الفدية ومن التنازلات السياسية مقابل اطلاق سراح الرهائن وذلك تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم 2133 بتاريخ 2014/1/27.

ودعا المجلس الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقيات العربية في مجال التعاون القضائي والأمني إلى القيام بذلك والعمل على تفعيل هذه الاتفاقيات وبخاصة الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب.

كما دعا المجلس الدول العربية المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب الى تطبيق بنودها دون ابطاء وتفعيل الآلية التنفيذية للاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب.

■ **الخلط بين الأعمال الإرهابية والدين الإسلامي الحنيف مرفوض**

جانب من اجتماع سابق لوزراء الخارجية العرب

■ **ترحيب عربي بقرار خادم الحرمين الشريفين لمحاربة التطرف**

وناشد الجهات المعنية في الدول العربية التي لم ترسل تشريعاتها الوطنية والاتفاقيات الثنائية والجماعية التي أبرمتها في مجال مكافحة الارهاب موافاة الأمانة العامة بها قصد استكمال اعداد الدليل التشريعي العربي حول «التشريعات الوطنية والاتفاقيات الثنائية والجماعية لمكافحة الارهاب».

ووافق المجلس على التقرير والتوصيات الصادرة عن فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الارهاب في اجتماعه الخامس عشر ودعوته الى مواصلة جهوده الرامية الى تعزيز قدرات جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب من خلال المهام المنوطة به.

وأوصى فريق الخبراء كذلك بمساعدة الدول العربية على أن تصبح أطرافا في الاتفاقيات والبروتوكولات العربية والدولية المتصلة بالارهاب وعلى تطبيق تلك الاتفاقيات والبروتوكولات وبناء القدرات الوطنية في المسائل الجنائية المتعلقة بالارهاب.

ورحب المجلس بدخول الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب حيز النفاذ ودعوة الدول العربية التي لم تصدق عليها الى اتمام اجراءات التصديق وايداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة.

وطالب المجلس بمواصلة الجهود العربية لمتابعة تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة وتعزيز التعاون القائم بين جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الارهاب.

وأكد المجلس على القرارات السابقة بشأن مواصلة الجهود لإنشاء شبكة للتعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ودعوة الدول العربية التي لم تحدد بعد نقاط اتصال كخطوة أولى لانشاء الشبكة الى القيام بذلك.

وشدد المجلس على ضرورة الاسراع في اعداد اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة حول الارهاب مؤكدا على تعزيز تبادل الخبرات والمعلومات والدعم الفني اللازم في كافة المجالات المرتبطة بمكافحة الارهاب بين الدول العربية.

«الافتاء المصرية» تحذر من خطورة انتشار الفكر التكفيري

القاهرة – «كونا»: حذرت دار الافتاء المصرية امس من خطورة انتشار أفكار ومقولات التكفير بين الناس وما يتبعه من استحلال للدماء وازهاق للأرواح وهو الأمر الذي حرمته الشريعة الاسلامية أشد تحريم.

واوضحت دار الافتاء المصرية في بيان لها «أن التكفير من القضايا التي تحكمها ضوابط وشروط وأحكام لا يجوز تجاوزها كما أنه لا يجوز لأحد أن يكفر أحدا من المسلمين وان أخطأ حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة أمام القضاء لأن الحكم بالردة والخروج من دائرة الاسلام لا يكون الا بعد حكم قضائي».

وشددت على «أن تكفير الناس يعد افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم ومن ثبت اسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك بل لا يزول الا بعد اقامة الحجة وازالة الشبهة».

وحدد البيان ضوابط للتكفير تتعلق بأدلة النص وقصد الفاعل وانتفاء العذر بالجهل وغياب الاكراه عن الشخص بالاضافة الى التأويل وهو وضع الدليل الشرعي في غير موضعه باجتهاد أو شبهة تنشأ عن عدم فهم دلالة النص وغيرها من الضوابط والأحكام. وقالت الدار ان معالجة تلك الظاهرة تتطلب تضافر الجهود وتكاتف الجميع من أجل توضيح المفاهيم التكفيرية وموقف الاسلام من التكفير وخطورة اطلاق الأحكام التكفيرية على العامة من الناس والخاصة من أولي الأمر والتمسك بالمنهج الأزهري الوسطي القويم ونشر الفكر الصحيح.

.. وعلماء الشيعة في السعودية يرفضون استخدام السلاح في وجه الدولة

الرياض – «وكالات»: أعلن عدد من علماء الطائفة الشيعية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، الأحد، عن أن استخدام السلاح في وجه الدولة يعتبر أمرا مرفوضا ولا يؤدي إلى حل.

ونقلت صحيفة سبق الإلكترونية البيان الصادر عن هؤلاء العلماء، ممن يمثلون الشيعة في القطيف والأحساء: «إن استخدام السلاح في وجه الدولة مرفوض ومدان من الجميع.. وأن العنف لا يمكن أن يحظى بأي غطاء ديني أو سياسي.»

وجاء في البيان: «العنف والتطرف لا يحلان مشكلة، ولا يحققان مطالب، بل يزيدان المشاكل تعقيدا، ويحققان مآرب الأعداء الطامعين.. إن أعظم مقصد للدين وأهم مطلب للمجتمع هو بسط الأمن والاستقرار في البلاد ومجتمعات الأمة بُليت في هذا العصر بجماعات وتيارات متطرفة، تمارس الإرهاب والعنف تحت عناوين دينية وسياسية.. العنف السياسي يدمر الأوطان».

وبين تقرير سبق أن البيان وقع من قبل كل من «حسن صفار وعلي الناصر وعبد الكريم الحبيل وعبد الله الخنيزي وجعفر الربح».

أكدت أن تطرف الدقي أمر ثابت لا خلاف عليه

الإمارات العربية تدعو الإدارة الأمريكية لمراجعة تقريرها حول أوضاع حقوق الإنسان فيها

ابوظبي – «كونا»: دعت دولة الامارات أمس وزارة الخارجية الامريكية الى مراجعة الجزء المتعلق بالامارات في تقريرها حول حقوق الانسان لعام 2013.

وقال بيان لوزارة الخارجية الاماراتية بثته وكالة أنباء الامارات ان الخارجية الاماراتية وجهت للخارجية الاميركية رسالة خاصة بهذا الشان طلبت فيها مراجعة التقرير المذكور استنادا الى المعلومات العامة المتاحة في وسائل الاعلام الامريكية وخدمات ومواقع التواصل الاجتماعي إضافة الى المعلومات التي نشرتها وزارة الخزانة الأميركية.

وأضافت «ان التقرير أشار الى عدم توفر معلومات جديدة بشأن حسن احمد الدقي أو حزب الأمة وهو أمر يدعو الى الدهشة لأن وزارة الخزانة الأمريكية سبق لها خلال شهر ديسمبر 2013 تصنيف عبدالرحمن بن عمير النعيمي أحد المنتمين لمنظمة الأمة ومؤسس منظمة الكرامة ورئيسها الحالي بانه أحد ممولي تنظيم القاعدة الإرهابي».

وذكر البيان «ان المتطرف الدقي أمر ثابت حتى في الصحافة الأمريكية كما أشارت صحيفة واشنطن بوست بما في ذلك مواقفه المعلنة الداعمة علنا للارهاب التي وثقت منذ عام 2002 في وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2013».

وأشار الى «انه في الوقت الذي يصنف فيه الدقي في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الانسان لعامي 2012 و2013 على انه ناشط من أجل حقوق الإنسان فإنها لم توضح أسباب عدم توفر معلومات محدثة في التقرير عن النشاطات المكثفة للتطرف والإرهاب التي يقوم بها ويحرض عليها الدقي وحزب الأمة والدعم الذي يقدمانه لهذه النشاطات في سوريا وبعض المناطق الأخرى».

ونقل البيان استغراب وزارة الخارجية الاماراتية «حول الخلط الواضح بين ناشطي حقوق الانسان والداعمين للارهاب والمحرضين عليه وتناقض المعلومات الأمريكية في هذا الشأن».

وقال انه «بالتوافق مع الخطوات الأمريكية الأخيرة بعدم منح منظمة «الكرامة» الصفة الاستشارية الخاصة في الأمم المتحدة فإن دولة الإمارات ترى أنه من الحكمة أن تراجع وزارة الخارجية الأمريكية تقاريرها عن وضع حقوق الإنسان في الشرق الأوسط مضيفا « ان العديد من المعلومات المغرضة عن دولة الإمارات كان مصدرها «منظمة الكرامة» التي أصيبت مصداقيتها بمقتل بعد اتضاح ارتباطها بالتطرف والإرهاب».

وأوضح البيان «ان السهو عن ذكر الحقائق المشار اليها سابقا حول «حزب الأمة» يستدعي بالضرورة إعادة تقييم نتائج التقرير لأنه يقدم صورة غير متوازنة عن وضع حقوق الإنسان في الإمارات».

وأكد «ان الحقائق تؤكد التزام دولة الامارات بتعزيز وحماية حقوق الانسان ورغبتها وانفتاحها على الدخول في حوار بناء متعدد الأطراف أو ثنائي حول قضايا حقوق الإنسان مع الشركاء الدوليين مثل الاتحاد الأوروبي وغيره من الدول والمنظمات»

حسن أحمد الدقي

■ **أبو ظبي: ملتزمون بحماية وتعزيز الحقوق ومنفتحون على الحوار مع الجميع**

النيابة تأمر بحبس المتهمين الأربعة احتياطياً

البحرين: تآمر خارجي وراء تفجير «الدية»

المنامة – «وكالات»: قالت النيابة العامة في البحرين اول امس إن عملية استجواب اربعة أشخاص اعتقلوا فيما يتعلق بالتفجير الذي أودى بحياة ثلاثة من افراد الشرطة في البحرين الاسبوع الماضي أوضحت انهم يعملون بتوجيهات من بعض العناصر «الارهابية» في الخارج.

وكانت السلطات قالت إن افراد الشرطة الثلاثة قتلوا عندما انفجرت قنبلة عن بعد خلال جنازة شاب شيعي «23 عاما» توفي اثناء وجوده قيد الاعتقال في 26 فبراير.

وقالت وزارة الداخلية إن الانفجار وقع عندما كانت الشرطة تحاول تفريق محتجين يغلقون الطرق في قرية الدية غربي العاصمة المنامة.

واحتوى بيان النيابة العامة على أسماء المشتبه بهم الأربعة الذين اعتقلوا وجاء فيه انهم اعترفوا بتنفيذ الانفجار بمشاركة اخرين. ولم تكشف النيابة عن جنسياتهم لكن الاسماء تشير إلى ان جميعهم بحرينيون.

وأوضح البيان أن النيابة العامة «أمرت بحبس المتهمين المستجوبين احتياطيا على ذمة التحقيق بعد أن وجهت إليهم تهم تأسيس والانضمام إلى جماعة إرهابية الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام القوانين ومنع سلطات الدولة من ممارسة أعمالها وقتل رجال الأمن والإخلال بالأمن العام، وكذلك قتل المجني عليهم المتوفين والشروع في قتل المصابين مع سبق الإصرار والترصد اثناء وبسبب تاديتهم لوظيفتهم ولغرض إرهابي، وكذا تصنيع وحيازة وإحراز مفرقعات ومواد مما تستخدم في تصنيعها بقصد استعمالها في أغراض مخلة بالأمن العام وتحقيقاً لغرض إرهابي، وبإحدائهم وآخرين تفجير تنفيذا لغرض إرهابي نشأ عنه موت وإصابة المجني عليهم.»

وقال البيان من دون اعطاء اي تفاصيل اخرى «ثبت من أقوالهم كذلك ومما كشفت عنه الاستدلالات والتحقيقات أنهم يعملون بتوجيهات من بعض العناصر الإرهابية في الخارج.»

واتهمت البحرين إيران يوم الخميس بالتحريض على العنف في المملكة في حين اتهم مسؤول إيراني المملكة التي تحكمها أسرة سنية بتعذيب وسجن منتقديها.

وقال وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد الخليفة لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة إن العنف الذي تشهده البحرين تدعمه بشكل مباشر عناصر من الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووصف ذلك بانه ارهاب متعمد وواضح.

وقال بيان النيابة ان بعض المتهمين أدينوا غيابيا وصدرت بحقهم أحكاما بالسجن تتراوح ما بين خمس إلى 15 عاما. وجاء في البيان إن الاشخاص الذين ادينوا بحيازة متفجرات وأسلحة وذخيرة قد يواجهون عقوبة الاعدام واسقاط الجنسية عنهم.

قوات الشرطة البحرينية في مرمى الارهاب

مصرع 42 مهاجراً قبالة السواحل اليمنية

صنعاء – «وكالات»: قال مسؤولون يمنيون إن نحو 42 شخصا من المهاجرين الأفارقة غرقوا إثر انقلاب القارب الذي كان يقلهم بالقرب من السواحل الجنوبية للبلاد.

وقالت وزارة الدفاع اليمنية في موقعها على الإنترنت إن القارب انقلب قبالة شاطئ بير علي في محافظة شبوة في جنوب اليمن.

وأضافت أن دورية تابعة للبحرية انقذت ما لا يقل عن ثلاثين شخصا ونقلتهم إلى مخيم للاجئين في مدينة ميفعة اليمنية.

وأوضحت أن القارب كان يحمل نحو 72 مهاجرا من القرن الأفريقي بينهم نساء وأطفال.

وتشهد اليمن موجة نزوح واسعة من بلدان أفريقية وبشكل خاص من الصومال واثيوبيا، حيث تستقبل شواطئها سنويا الآلاف من المهاجرين الأفارقة في قوارب مزدحمة في رحلات محفوفة بالمخاطر، وقد أودت بحياة المئات منهم غرقا.